

الفدرالي الأمريكي يرفع سعر الفائدة بنسبة 0.25%

الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس الفدرالي لا زال يخطط لرفع أسعار الفائدة لثلاث مرات إضافية في 2018

كان الأسبوع الماضي حافلاً بالنسبة للأسواق مع انعقاد اجتماعات البنوك المركزية الرئيسية الثلاث وصدور بيانات اقتصادية هامة ومزيد من التفاصيل بشأن الخطة الضريبية الأميركية. فقد رفعت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح سعر الفائدة على الأموال الفدرالية بنسبة 0.25% لتصل إلى 1.50% كما كان متوقفاً بشكل واسع. وكانت أهم إشارة إلى تحديث في سياسة مجلس الاحتياط الفدرالي هي خطة الالتزام برفع تدريجي لأسعار الفائدة في السنوات القادمة. وكشف تحديث متوسط توقعات الرسم البياني أن المجلس الفدرالي لا زال يخطط لرفع أسعار الفائدة لثلاث مرات إضافية في 2018 ومرتين في 2019. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير المحتمل للإصلاح الضريبي المخطط له قد دخل في حسابات معظم توقعات النمو لمسؤولي المجلس. وقد تم رفع متوسط توقع النمو للسنة القادمة بنسبة 0.4% ليصل إلى 2.5% وبنسبة 0.1% ليصل إلى 2.1% في 2019. ولكن من الجدير ذكره أن توقع النمو الطويل المدى (أكثر من 4 سنوات) بقي على حاله عند 1.8%، ما يشير إلى شكوك المجلس بأن الخفض الضريبي قد يوفر فقط دعماً للاقتصاد في المدى القصير. وبالرغم من ارتفاع توقعات النمو، بقيت توقعات التضخم الأساس على حالها، ما يعكس قلق المجلس الأخير من امتداد التراخي الاقتصادي. وبالفعل، أظهر مؤشر سعر المستهلك لشهر نوفمبر الصادر هذا الأسبوع سابع قراءة شهرية ضعيفة لمؤشر سعر المستهلك الأساس هذه السنة. ومع ذلك، كررت اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح موقفاً أن الظروف الاقتصادية ستتطور بطريقة ستستدعي رفعاً تدريجياً لسعر الفائدة، فيما سيعتمد المسار الفعلي لسعر الفائدة على الأموال الفدرالية على التوقع الاقتصادي بناء على البيانات الصادرة.

وواجه مشروع قانون الإصلاح الضريبي الأميركي بعض الأمور غير المتوقعة بعد أن طلب عضوان جمهوريان من مجلس الشيوخ تغييرات في مشروع القانون النهائي للمجلس النيابي أثناء العمل على الانتهاء منه. وقال أورين هاتش، رئيس اللجنة الضريبية في مجلس الشيوخ وأحد الواضعين الأساس لمشروع القانون، إن مجلس الشيوخ ربما يمكن أن يصوت على إجراء أخير للمجلس النيابي ومجلس الشيوخ في 18 ديسمبر. وكان عضواً مجلس الشيوخ، ماركو روبيو ومايك لي، يسعيان لتغيير في إعانة الأطفال يهدف إلى خفض الضريبة على العائلات العاملة التي لديها أطفال. وأفاد روبيو أنه لن يصوت بالإيجاب ما لم تحصل تغييرات، فيما قال مايك لي إنه لم يقرر بالنسبة لمشروع القانون في صيغته الحالية. ويملك الجمهوريون أغلبية تبلغ 52 في مجلس الشيوخ، وبذلك لن يخسروا أكثر من صوتين من أصواتهم وسيحصلون على الموافقة. وفي حالة التعادل في عدد الأصوات، يمكن لمايك بنس، نائب الرئيس، أن يصوت لتمير مشروع القانون. ولكن المفاوضات الجمهوريين قالوا في وقت متأخر من يوم الجمعة أنهم تمكنوا من التوصل إلى اتفاق مع التعديلات المطلوبة لإرضاء كل من أعضاء مجلس الشيوخ مما أدى إلى رفع احتمالات إقرار مشروع القانون.

وواصل الدولار مسار ارتفاعه لثلاثة عشر يوماً حتى انعقاد اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح في 13 ديسمبر، ولكن سرعان ما تراجع بنسبة 0.76% في نهاية الاجتماع. ورأى معظم المشاركين أن الاجتماع كان أكثر حمائية مما توقعوا، وأضافت بيانات التضخم الضعيفة إلى مخاوفهم. وقد تمكن المؤشر من الانتعاش في وقت متأخر من يوم الجمعة بعد أن قال الجمهوريون أنهم تمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول مشروع قانون الإصلاح الضريبي. وبدأ الدولار الأسبوع عند 93.928 وأنهاه عند 93.948.

ولم يتغير اليورو خلال الأسبوع وتم التداول فيه في نطاق ضيق. وارتفع اليورو قليلاً مقابل الدولار بعد تراجع الدولار عقب اجتماع المجلس الفدرالي، قبل أن يعود إلى المستويات السابقة بعد أن أشار البنك المركزي الأوروبي الحمائي إلى أنه سيستمر في الحفاظ على تحفيزه طالما دعت الحاجة. وبدأ اليورو الأسبوع مقابل الدولار عند 1.1767 وأنهاه عند 1.1766.

وتم التداول بالجنيه الأسترليني، الذي كان في ارتفاع ثابت مؤخراً بسبب التقدم الإيجابي لمحادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بحذر قبيل انعقاد اجتماعات المجلس الفدرالي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي في نهاية الأسبوع. وبعد ارتفاع الجنيه مقابل الدولار عقب اجتماع المجلس الفدرالي، لم يتمكن من الحفاظ على مستوياته الجديدة، إذ أن بنك إنجلترا لم تكن له ردة فعل وعاد عدم اليقين بشأن محادثات الخروج بخصوص المرحلة التالية من المفاوضات التي ستبدأ في يناير. وبدأ الجنيه الأسبوع مقابل الدولار عند 1.3390 ليبلغ أعلى مستوى له عند 1.3462 وينتهي الأسبوع عند 1.3319.

وكان الين الياباني يتبثت موقعه في ردة فعله على التطورات في الغرب، فارتفع بحوالي 1.20% مقابل الدولار بسبب الضعف العام. وكانت التعديلات الجديدة بخصوص مشروع القانون الضريبي الأميركي وقلق مجلس الاحتياط الفدرالي بشأن التضخم المنخفض بعض العوامل الرئيسية لتراجع الدولار. وبدأ الين الأسبوع عند 113.47 وأنهاه عند 112.57.

وعلى صعيد السلع، كانت أسعار النفط متقلبة الأسبوع الماضي بعد أن بلغت أعلى مستوى لها في سنتين، ثم تراجعت بسرعة بعد ذلك. وفي بداية الأسبوع، أدى إقبال خط أنابيب بحر الشمال إلى بلوغ خام برنت أعلى مستوى له عند \$65.83 للبرميل. ولكن الأسعار عادت وارتفعت بعد أن تم التعويض عن مخزونات الخام الأميركي بارتفاع مخزونات البنزين بأعلى من التوقعات وباستمرار ارتفاع الخام الأميركي إلى مستويات عالية قياسية. فقد ارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 5.7 مليون برميل مقارنة بتوقعات المحللين بارتفاع قدره 2.5 مليون برميل. وفي الوقت نفسه، قفز إنتاج الخام الأميركي الأسبوعي بمقدار 73,000 برميل يومياً ليصل إلى 9.78 مليوناً يومياً. ويقترب الإنتاج الأميركي من بلوغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 10 مليون برميل تقريباً، وهو المستوى الذي بلغه في 1970. وبدأ خام برنت الأسبوع عند \$63.29 وأنهاه عند \$63.23.

التضخم الأميركي

ارتفعت أسعار المستهلك الأميركي بنسبة 0.4% في نوفمبر تماشياً مع التوقعات، فيما تباطأ التضخم الذي يستثني الغذاء والطاقة بنسبة 0.1%. ودعم ارتفاع أسعار الطاقة مؤشر سعر المستهلك، فيما بقي الرقم الأساس منخفضاً بسبب ضعف تكاليف الرعاية الصحية وأكبر تراجع في أسعار الملابس في ما يقارب عقدين من الزمن.

وقد تراجع التضخم قليلا لمعظم هذه السنة، ما أثار القلق بين بعض مسؤولي مجلس الاحتياط الفدرالي من أن العوامل التي تكبح الضغوطات السعرية قد تكون أكثر استمراراً. ونتيجة لذلك، ارتفع التضخم الكلي من سنة لأخرى إلى 2.2% فيما تراجع التضخم الذي يستتني الغذاء والطاقة إلى 1.7%.

وارتفعت أسعار المنتج أيضا بنسبة 0.4% للشهر الثالث على التوالي في نوفمبر، إذ ساعدت أسعار الطاقة على رفع تكاليف الشركات. وارتفع التضخم، الذي يستتني العوامل المتقلبة مثل الغذاء والطاقة، على مستوى الجملة بنسبة 0.3% أيضا قبيل توقعات الاقتصاديين. ويبلغ مؤشر سعر المنتج من سنة لأخرى الآن 3.1% فيما يبلغ التضخم الأساس 2.4%.

مبيعات التجزئة الأمريكية

ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية بأكثر من المتوقع في نوفمبر مع انطلاق موسم تسوق فترة العطلات باكراً. وقالت وزارة التجارة إن مبيعات التجزئة ارتفعت بنسبة 0.8% الشهر الماضي، مع شراء العائلات نطاقاً من السلع حتى مع خفضهم شراء السيارات. وتمت مراجعة بيانات أكتوبر لتظهر ارتفاع المبيعات بنسبة 0.5% بدلا من الارتفاع الذي صدر سابقا والبالغ 0.2%. ويلقى إنفاق المستهلك، الذي يشكل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي الأمريكي، دعماً من الارتفاع الثابت في الأجور مع تصحيح سوق العمل. وقد ارتفعت المبيعات من سنة لأخرى الآن بنسبة 5.8%.

أوروبا والمملكة المتحدة

البنك المركزي الأوروبي

أبقى البنك المركزي الأوروبي سياسته على حالها لدى اجتماعه في 14 ديسمبر فيما كرر التزامه بإبقاء برنامج شراء الأصول طالما كانت هناك حاجة لذلك. ولكن البنك رفع توقعاته لنمو منطقة اليورو من هذه السنة حتى 2019 ورفع توقعاته الخاصة بالتضخم في 2020 إلى ما يقارب النسبة التي يستهدفها والبالغة 2% تقريبا. وتم توقع أن يبلغ النمو 2.3% في 2018 و1.9% في 2019، بارتفاع عن التوقعات السابقة البالغة 1.8% و1.7% على التوالي. وأدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى رفع توقعات التضخم بعد المراجعة إلى 1.4% في 2018 فيما بقيت على حالها عند 1.5% في 2019 وارتفعت مجدداً إلى 1.7% لسنة 2020، ما يشير إلى أن اقتصاد منطقة اليورو ليس قويا بما يكفي لتبرير خفض في التحفيز النقدي.

وأوضح رئيس البنك ماريو دراغي أيضاً أنه يجب ألا يتم توقع أية تغييرات في السياسة النقدية لبعض الوقت حين قال إنه "من المبكر جداً أن نتحدث حول تغيير في دعم سياستنا النقدية، بالرغم من أنه في وجود توسع يكتسب زخماً، تزداد ثقافتنا في هذا الهدف وهي بالتأكيد أكبر مما كانت عليه في الاجتماع الأخير للسياسة النقدية."

مؤشر مديري الشراء في منطقة اليورو

اكتسب اقتصاد منطقة اليورو المزيد من الزخم في نهاية 2017، وشهد ديسمبر أسرع نمو في نشاط الأعمال في حوالي سبع سنوات. وارتفع المؤشر الكلي لمديري الشراء لمنطقة اليورو بحسب مؤسسة IHS ماركيت إلى أعلى مستوى له منذ فبراير 2011 عند 58.0 في ديسمبر، وذلك بحسب التوقع الأولي. وارتفع النشاط رداً على ارتفاع الطلبات الجديدة، التي أظهرت أكبر ارتفاع شهري لما يربو على عشر سنوات. وسجل التصنيع أكبر ارتفاع في الطلبات الجديدة منذ أبريل 2000 بفضل ارتفاع طلبات التصدير بمعدل أقل بشكل هامشي فقط من معدل نوفمبر المرتفع قياسياً. وفي الوقت نفسه كان نمو الأعمال الجديدة في قطاع الخدمات هو الأعلى في أكثر من عشر سنوات، ما يبرز التحسن الشامل في الطلب.

مؤشر ZEW الألماني

تراجعت الثقة في المستقبل الاقتصادي لألمانيا للأشهر الستة القادمة بمقدار 1.3 نقطة لتصل إلى 17.4. وتستمر البيانات عند مستويات دون معدل المدى الطويل البالغ 23.7 نقطة. ولكن المؤشر كان في نطاق إيجابي منذ صيف 2016. وكانت العلاقة الإيجابية للمؤشر مع النمو أضعف من استطلاعات الأعمال الموثوقة أكثر مثل مؤشر IFO، ما يشير إلى المزيد من الارتفاع مستقبلاً.

وتم رفع الظروف الحالية، الأمر الذي وضع المؤشر عند أعلى مستوى له منذ يوليو 2011 عند 89.3. وأشارت معظم التقييمات ضمناً إلى ارتفاع الاقتصاد، ما أبقى النظرة الإيجابية للاقتصاد الألماني إيجابية. ولم يكن لعدم اليقين المحيط بتشكيل الحكومة في ألمانيا أي تأثير مهم على تقييم التوقع الاقتصادي. ولكن هذا التوقع قد يشهد بعض السلبية فيما خص مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

بنك إنجلترا

صوّتت لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا بالإجماع لصالح إبقاء المعدل الإسنادي على حاله عند 0.5% وإبقاء شراء الأصول المستهدف عند 435 بليون جنيه. وأقرت اللجنة أنه كان هناك تطوراً هاماً منذ تقرير تضخم نوفمبر. أولاً، يمكن للإجراءات المالية المعلنة في ميزانية الخريف أن ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% على مدى ثلاث سنوات. وثانياً، اختارت اللجنة أن تقر بأن التقدم في مفاوضات المادة 50 يقلل من فرص الخروج غير المنتظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ويمكن لذلك بدوره أن يدعم ثقة العائلات والشركات.

وأخيراً، أبقى البنك توقعاته للنمو المنشورة في تقرير تضخم نوفمبر وأضاف أن التضخم سيبقى قريباً من ذروته الحالية البالغة 3.1% قبل أن يتراجع نحو النسبة المستهدفة البالغة 2% في المدى المتوسط. وإذا ما تبع الاقتصاد المسار المتوقع في التقرير، تتوقع لجنة السياسة النقدية المزيد من الارتفاعات المتواضعة في سعر البنوك على مدى السنوات القليلة القادمة، وذلك من أجل إعادة التضخم بشكل مستدام إلى النسبة المستهدفة.

التضخم البريطاني

ارتفعت تكلفة المعيشة في بريطانيا بعد أن بلغ تضخم المستهلك ما يقارب أعلى مستوى له في ست سنوات عند 3.1% على أساس سنوي الشهر الماضي. وخلال التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي، كان تضخم المستهلك عند 0.5%، ما يشير إلى أن مشتري السلع والخدمات كانوا قد تأثروا سلبا بقرار الخروج من الاتحاد الأوروبي. وتبع نمو سعر المنتج أيضا الاتجاه نفسه وارتفع من 2.8% في أكتوبر إلى 3% سنويا مع ارتفاع أسعار المواد والوقود من 4.8% إلى 7.3% في سنة. وفي الوقت نفسه، بقيت مؤشرات التضخم المحلية منخفضة. وتتوقع غالبية الاقتصاديين أن يكون النمو السعري تقريبا عند الذروة، ولكن مع ارتفاع مؤشر سعر المنتج الشهر الماضي، قد يمرر المنتجون الارتفاع إلى قطاع التجزئة.

التوظيف البريطاني

تراجع عدد العاملين في بريطانيا للمرة الثانية على التوالي بمقدار 56,000 خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في أكتوبر، وذلك بحسب مكتب الإحصاءات الوطنية. ويشير الاقتصاديون إلى أن أرباب العمل أصبحوا أكثر حذرا مع اقتراب موعد الخروج من الاتحاد الأوروبي. ولكن معدل البطالة بقي على حاله بشكل غير متوقع عند أدنى مستوى له في أربعة عقود عند 4.3% مقابل التوقعات بالمزيد من التراجع.

وارتفع معدل الدخل الأسبوعي، باستثناء العلاوات، بنسبة سنوية تبلغ 2.3% في الأشهر الثلاثة المنتهية في أكتوبر، مقابل نسبة 2.2% في الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر. ومع العلاوات، ارتفع نمو الأجور من 2.3% إلى 2.5%. ولكن يبقى نمو الأجور دون التضخم، ما يخفض من قيمة الدخل الحقيقي.

آسيا

استطلاع تانكان الياباني

ارتفع مؤشر تانكان الصادر عن بنك اليابان يوم الجمعة من 22 في سبتمبر إلى 25 في ديسمبر، وكان هنا هو التحسن الربعي الخامس على التوالي وأقوى قراءة منذ ديسمبر 2006. وقد اكتسب الاقتصاد زخما بفضل انتعاش الصادرات جنبا إلى جنب مع تحسن الظروف في الصين وأميركا وغيرها من الأسواق الرئيسية. وينظر إلى استطلاع تانكان الذي يشمل 10,645 شركة كمؤشر رئيس للاقتصاد. والمؤشر هو الفارق بين الشركات المستطلعة التي لديها توقع "إيجابي" وتلك التي لديها توقع "سلبي". ولكن 67% من المصنعين الكبار أجابوا على الاستطلاع قائلين إنه كان لديهم توقع "غير إيجابي بما يكفي". وهذا الرقم لا ينعكس في مؤشر تانكان. ويشير الاستطلاع، مع أنه إيجابي، إلى أنه لا زال أمام الاقتصاد الياباني مسار طويل قبل الانتعاش.

الكويت

الدينار الكويتي عند مستوى بلغ 0.30210

أسعار العملات 17 - ديسمبر - 2017

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1767	1.1862	1.1716	1.1752	1.1415	1.1725	1.1843
GBP	1.3390	1.3462	1.3300	1.3319	1.2870	1.3185	1.3386
JPY	113.47	113.74	112.01	112.57	113.00	116.15	111.90
CHF	0.9935	0.9943	0.9838	0.9903	0.9925	1.0205	0.9817